

## دور الأمم المتحدة في حماية حقوق اللاجئين السوريين: الطفل والمرأة نموذجاً

أ. م. د. إسراء علاء الدين نوري\* أ. م. د. نصر محمد علي\*\*

### المقدمة

تحتدم في المنطقة بصورة عامة وفي سوريا خاصة النزاعات المسلحة بكافة اشكالها في الوقت الحالي، من فضائع ترتكب تحت ذريعة تحقيق السلم من مذابح وتعذيب وإعدام بإجراءات موجزة أو دون محاكمة، إضافة إلى تهجير المدنيين وإشراك الأطفال بشكل مباشر أو غير مباشر في العمليات العدائية والتي قائمتها لا تنتهي، وهذه الاعمال إنتهاكات صريحة لمجموعة من القوانين المعترف بها عالمياً والمعروفة بالقانون الدولي الإنساني أهمية البحث /تتمثل أهمية البحث في إن مؤسسات الامم المتحدة تهدف إلى ضمان معاملة الإنسان في جميع الأحوال معاملة إنسانية زمن الحرب دون أي تمييز، وكذلك بفضل جهودات الأمم المتحدة لضمان احترام حقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة والحد من استخدام أسلحة معينة لعدم مراعاتها إنسانية الإنسان .

هدف البحث /يهدف البحث الى معرفة ماهي اهم الاليات والقوانين والخطوات التي اتخذتها الامم المتحدة في هذا الخصوص، وهل نجحت حماية وتوفير سبل العيش للاجئين السوريين من تعليم وسكن ومأوى وغذاء وغيرها، بحسب اتفاقيات والقوانين الاممية .

هيكلية البحث /تتمثل هيكلية البحث بالاضافة الى المقدمة والخاتمة في تقسيمه الى محورين اساسيين، هما: المحور الاول/ الازمة السورية وواقع اللاجئين السوريين: الاطفال والنساء. المحور الثاني /الامم المتحدة ودورها في حماية اللاجئين السوريين.

---

\*- الدكتورة: إسراء علاء الدين نوري: أستاذ مساعد الدكتورة اسراء علاء الدين نوري قسم النظم السياسية والسياسات العامة كلية العلوم السياسية جامعة النهدين شاركت بالكثير من المؤتمرات والندوات داخل العراق، وكتابة أكثر من 50 بحث ودراسة عن الشؤون العراقية والعربية معظمها منشورة في مجلات علمية، مع نشر كتابين.

\*\* - الدكتور: نصر محمد علي: أستاذ مساعد دكتور نصر محمد علي قسم النظم السياسية والسياسات العامة كلية العلوم السياسية جامعة النهدين شاركت بالكثير من المؤتمرات و الندوات داخل العراق وخارجه لدي خمس كتب منشورة وأكثر من 10بحوث في المجلات العلمية.

المحور الاول/ الازمة السورية وواقع اللاجئين السوريين

في اوائل فبراير 2011 اندلعت الاحتجاجات في سوريا، من خلال المطالبة بإجراء اصلاحات سياسية من قبل النظام السياسي بزعامة بشار الاسد، والتي بدأت في مدينة درعا، وذلك على أثر اندلاع احتجاجات 25 يناير في مصر، وبعد اشهر قليلة من حدوث الاحتجاجات حدثت عدد من الفعاليات السياسية التي نادى بالتغيير في سوريا، وأهمها هو تأسيس كيان شبه جامع للمكونات السورية، فقد توحد الكثير من السكان للمشاركة في التظاهرات السلمية، حيث جلبت عملية الحشد مشاركين من خلفيات اجتماعية وعرقية في غاية التنوع<sup>(1)</sup>

وتميزت حركات الاحتجاج تلك بالعفوية وضعف التنسيق بين مكوناتها التي لم تتبلور الا بعد اشهر من قيامها وعلى مراحل مختلفة، فنتج عن ذلك غياب استراتيجية واضحة للتحرك المشترك والفعال لقوى المعارضة والتي لم تكن على هدف واحد منذ البداية، فعملت المعارضة على تسليح نفسها، فتشكلت ثلاثة كيانات رئيسة، هي: (2)

1. هيئة التنسيق الوطني لقوى التغيير الديمقراطي التي تأسست في 30 يونيو 2011 وتكونت من 15 حزباً سياسياً غير رسمي يغلب على معظمها الطابع القومي والليبرالي.
2. المجلس الوطني السوري الذي تأسس خارج حدود سوريا في 19 يونيو 2011 وهو يشكل عملياً معارضة من الخارج .

<sup>(1)</sup>نقلاً عن: د. خلود محمد خميس، الازمة السورية واستراتيجية التدخل الروسي في المنطقة العربية، مجلة دراسات دولية، العدد (60)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، 2015، ص ص 118 - 119.

<sup>(2)</sup>نقلاً عن: المصدر نفسه، ص 119.

3. المجلس الوطني السوري الذي تأسس في 29 يوليو 2011 نتيجة انشقاق افراد من جميع

الرتب العسكرية ومجموعة متنوعة من الوحدات والتنظيمات القتالية، التي تشمل اركان

النظام الرئيسية مثل الحرس الجمهوري وهيئات استخبارية .

وحاول النظام السوري في بادئ الأمر، تهدئة وإدارة الازمة الداخلية عبر تقديم تنازلات سياسية

من قبيل اقرار الحق القانوني في التظاهر، وإلغاء قانون الطوارئ، وحل الحكومة السابقة وتشكيل

حكومة جديدة، والدعوة الى حوار وطني والحديث عن اعادة النظر في المادة (8) من الدستور

المتعلقة بقيادة حزب البعث للدولة وغيرها، ودفعت هذه التنازلات المتظاهرين الى رفع سقف

مطالبهم، لكن السلوك السيء للاجهزة الامنية قوض من مصداقية الاجراءات الحكومية المعلنه

لدى الشعب السوري، إذ سوغ النظام عملياته ضد المعارضة بأن الاجراءات المتشددة وليس

الليونة المفرطة هي وحدها الكفيلة باستعادة زمام المبادرة من قبل النظام عندها يمكن

للاصلاحات الموعودة منذ امد بعيد ان تنفذ، لكن السلوك غير المنضبط من قبل قوات النظام

دفع المتظاهرين الى المقاومة<sup>(3)</sup>

إذ اختار النظام السوري منذ بداية الازمة الحل الامني وتمكن من تعبئة قوى مجتمعية ورسمية

عسكرية وشبه عسكرية وزجها في الازمة من اجل تحقيق هدفين: الاول، محاولة حرق النشاط

الشعبي عن طابعه السلمي الى طابع عنيف، بحيث يكون من السهولة القضاء عليه، لأن جموع

المتظاهرين ما ان ينقلب نضالها ومطالبها من الحصول على الحقوق والحريات الى اعمال

مسلحة فأنها ستسحب بطبيعة الحال من الشارع. اما الهدف الثاني، فهو استثمار نقاط الضعف

<sup>(3)</sup>ينظر: مجموعة الازمات الدولية، الصراع وتحولاته في سورية، تقرير الشرق الاوسط رقم (128)، اب

اغسطس 2012، ص3. على الرابط الالكتروني [www.crisisgroup.org](http://www.crisisgroup.org) :

البنوية والاختلافات المتنوعة القابلة للاستغلال في المجتمع السوري سواء كانت طبقية او مناطقية او مذهبية او اثنية ما دام تفعيلها يحول التمرد من نضال في سبيل حقوق مشروعه الى صراع داخلي بين فئات اجتماعية متناقضة ومعادية، مما سيدفع الى تخفيف الضغط على السلطة، من خلال تحولها من طرف الى حكم، وزيادة فرص تفتيت قوى التمرد من خلال جعلهم يواجهون بعضهم بعضاً، أما المعارضة فتتميل الى الاقرار بالأزمة وعمقها واتساعها ومحاولة هندستها منكرة شيئين، هما: ما تقوله الحكومة بأنه خطوات اصلاحية، والاتهامات الموجهة لها بالتآمر والتسلح، فإن النظام بالمقابل يميل الى الاقرار بجهوده في احتواء الازمة والاستجابة لمطالب المتظاهرين منكرًا طبيعة الازمة والتهوين منها والتقليل من اعتباراتها الداخلية، والاتهامات الموجهة لها بشأن الخيار الامني في التعاطي مع الاحداث، إذ عدت المعارضة الازمة فرصة سانحة عليها اقتناصها لتحقيق اهدافها، فيما عدها النظام وشرائح اخرى تهديداً وجودياً لكيانه وهذا يقتضي السعي لاحتوائها<sup>(4)</sup>

فلاحتجاجات بدأت في مدينة درعا الريفية ثم انتشرت الى عدد من المدن والبلديات الساحلية والشمالية، فجاءت نتيجة العنف الذي تعرض له ابناءؤها، وبحسب المرصد السوري لحقوق الانسان قد بلغ عدد الضحايا السوريين من المدنيين للمدة من 2011 الى 2012 بحدود 40 الف شخص معظمهم من المدنيين<sup>(5)</sup>

وكانت من تداعيات الحراك في سوريا نزوح اكثر من 2,1 مليون ومائة الف نازح، بحسب ما اعلنته وكالات الاغاثة وهناك، من يؤكد ان الاعداد وصلت الى مليونين ونصف المليون نازح

<sup>(4)</sup>نقلًا عن: د. ابتسام محمد العامري، البعد الاقليمي في الازمة السورية، المجلة السياسية والدولية، العدد (28)

(29) -، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2015، ص ص121 - 122 .

<sup>(5)</sup>صحيفة الشرق الاوسط العدد (12419) بتاريخ 28 /11 /2012.

(6) وهناك احصائية تقول ان العمليات العسكرية ادت الى نزوح ما لا يقل عن 2,2 مليون سوري، قرابة 350 الف في محافظة حلب لوحدها، لأنها المحافظة التي تعرضت لأكبر وأوسع عدد من الهجمات، كما سجلت حركات نزوح واسعة في مدينة ادلب وعمليات تهجير قسري تسببت بها العمليات العسكري(7)

ومع بدء مباحثات السلام بين الحكومة السورية والمعارضة، ما زال 700,000 انسان داخل سوريا، 300,000 منهم من الاطفال والنساء، عالقين في المناطق المحاصرة بلا أي امدادات من المواد الأساسية، وذلك بحسب الامم المتحدة، وقد وصلت بعض المجموعات بالعدد الى مليون انسان(8)

فمن عمليات النزوح التي حدثت عمليات نزوح الى مناطق شمال سوريا ضغطاً كبيراً على مراكز الايواء والمخيمات التي تم تشييدها بطاقة استيعابية اقل من تلك التي وفدت إليها، مما شكل عجزاً في تأمين مستلزمات الغذاء والعيش البسيطة، في ظل شح الخدمات الطبية والتعليمية ايضاً، الامر الذي جعل سكان هذه المخيمات يعانون ظروفًا انسانية صعبة(9).

وفي احصائيات الامم المتحدة تقدر ان هنالك 200.000 طفل سوري لاجئ في سن دراستهم خارج المديرية مع نهاية كل عام، وهناك اعداد كبيرة من الاطفال الذين يولدون في المنفى من

---

(6) صحيفة الشرق الاوسط العدد (12405) بتاريخ 14 / 11 / 2012.

(7) التقرير السنوي لعام 2016 ، الشبكة السورية لحقوق الانسان، 18 / 1 / 2017، ص 36 . على الرابط الالكتروني <http://sn4hr.org/arabic/category>

(8) مباحثات السلام السورية يجب ان تضمن رفع القيود المفروضة على دخول المساعدات الانسانية، الشبكة السورية لحقوق الانسان، 2017 / 1 / 23 ، ص 1 . على الرابط الالكتروني:

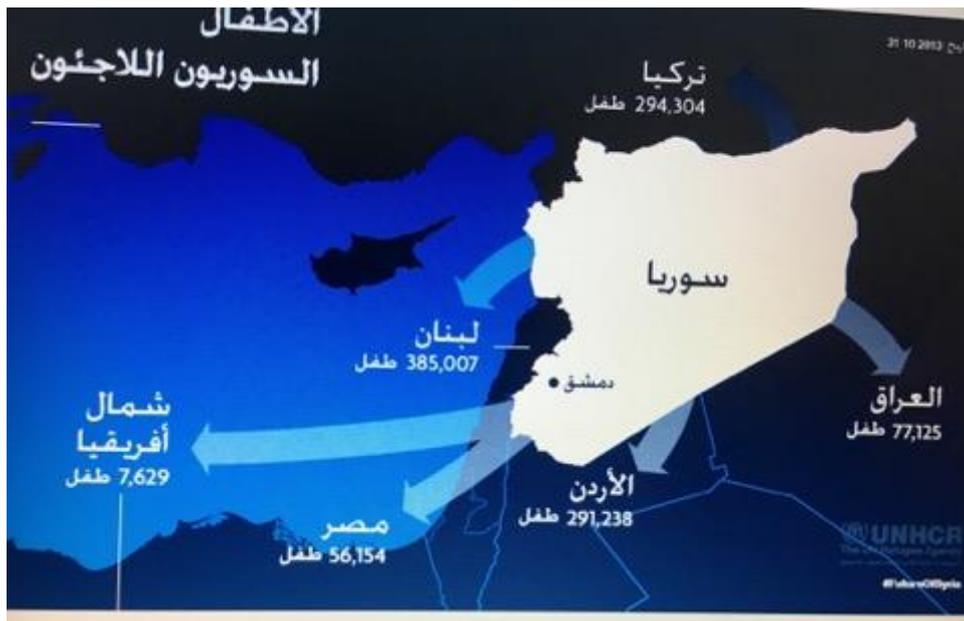
<http://sn4hr.org/arabic/category>

(9) التقرير السنوي لعام 2016 ، الشبكة السورية لحقوق الانسان، 18 / 1 / 2017، ص 3. على الرابط الالكتروني :

<http://sn4hr.org/arabic/category>

دون ان يكون لديهم شهادات ميلاد، فقد كشفت دراسة اجرتها المفوضية مؤخراً على تسجيل المواليد في لبنان ان 77% من عينة مواليد اللاجئين قوامها 781 طفلاً ليس لديهم شهادات ميلاد رسمية، وخلال عام 2013 صدرت 68 شهادة ميلاد فقط في مخيم الزعتري بالاردن، إذ تم تسجيل ما يزيد عن ذلك مليون طفل سوري حول العالم كلاجئين لدى المفوضية وما يقرب 75% من هذا العدد هم دون سن الثانية عشر، ويشكل الاطفال 52% من اجمالي تعداد اللاجئين السوريين، الذين يتجاوز الان مليون شخص، وتعيش الغالبية في البلدان المجاورة لسوريا، ويستضيف كل من الاردن ولبنان معاً اكثر من 60% من اجمالي عدد الاطفال السوريين (اللاجئين)<sup>10</sup>. ويوضح الشكل رقم (1) اعداد الاطفال اللاجئين السوريين في الدول المجاورة لسوريا لعام 2013.

### الشكل رقم (1) اعداد الاطفال اللاجئين السوريين في الدول المجاورة لسوريا لعام 2013



المصدر /مستقبل سوريا: ازمة الاطفال اللاجئين، المفوضية السلمية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين،

نوفمبر/ تشرين الثاني 2013، ص 6 .

<sup>(10)</sup>مستقبل سوريا: ازمة الاطفال اللاجئين، المفوضية السلمية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين، نوفمبر/ تشرين

الثاني 2013، ص 5 و ص 9 .

ورغم سخاء الجهات المانحة والحكومات المضيفة والجهود التي تبذلها وكالات الامم المتحدة والشركاء، الا ان العديد من الاطفال السوريين لا يحصلون على التعليم ففي عام 2013، فأن ما يزيد عن 100,000 طفل سوري في سن المدرسة لم يلتحقوا بالتعليم النظامي، والاعداد في تزايد مستمر، اضافة الى ذلك ينشأ عشرات الالاف من الاطفال النازحين دون ابائهم، فقد بلغ عدد الاسر التي تعولها النساء في الاردن 41,962 اسرة، وفي لبنان وصل الى 36,622 اسرة وذلك في عام 2013، وهذه الارقام في تزايد مستمر في السنوات التي تليها، وقامت المفوضية كذلك بتسجيل 2,440 طفلاً غير مصحوباً بذويه او منفصلاً عنهم في لبنان، وبلغ العدد في الاردن 1,320 طفلاً اي اكثر من 3,770 طفل في المجمل<sup>11</sup>).

ضافة الى ذلك، تعرض الاطفال من جميع الاعمار الى المعاناة البالغة والصدمة الجسدية والاصابات اثر رصاص القناصة والصواريخ والقذائف وتساقط الحطام، ووفقاً لبيانات المفوضية لعام 2013 حصل 741 طفلاً من اللاجئين السوريين على علاج في المشفى من صدمات جسدية واصابات اخرة تعرضوا لها في سوريا او لبنان تشمل الاصابة بحروق او بجروح طلاقات نارية او كسر بالعظام، وفي مخيم الزعتري للاجئين بالاردن تم معالجة 1,379 طفلاً من اصابات تتعلق بالاسلحة او الحروب ويشكل الاطفال نسبة 58%<sup>12</sup>).

لا يميز القصف العشوائي او المتعمد وخاصة على المناطق السكنية بين طفل أو رجل أو امرأة، لكن كثرة سقوط القتلى من الاطفال مؤشر على استهداف المناطق السكنية، وعشوائية القصف وعدم التمييز او حتى التناسب في نوع الهجمات<sup>13</sup>).

ويوضح الشكلين (2) و (3) نسب الوفيات من الاطفال والنساء في عام 2016 جراء الاحداث والنزاعات المسلحة التي تحدث في سوريا، بالاعتماد على التقرير السنوي لعام 2016 للشبكة السورية لحقوق الانسان.

<sup>(11)</sup> مستقبل سوريا: ازمة الاطفال اللاجئين، مصدر سبق ذكره، ص 16 - 17.

<sup>(12)</sup> المصدر نفسه، ص 20 .

<sup>(13)</sup> التقرير السنوي لعام 2016 ، الشبكة السورية لحقوق الانسان، مصدر سبق ذكره، ص 17.

شكل (2)

نسب الوفيات من الاطفال في عام 2016



المصدر /التقرير السنوي لعام 2016، الشبكة السورية لحقوق الانسان، 18 / 1 / 2017، على الرابط الالكتروني <http://sn4hr.org/arabic/category>

شكل (3)

نسب الوفيات من النساء في عام 2016



المصدر /التقرير السنوي لعام 2016، الشبكة السورية لحقوق الانسان، 18 / 1 / 2017، على

الرابط الالكتروني <http://sn4hr.org/arabic/category> :

### المحور الثاني/ الامم المتحدة واهم قرارات وآليات حماية اللاجئين السوريين

منذ اندلاع الازمة في سوريا في مطلع عام 2011، لم تظهر هناك اي علاقة من علاقات الخمود على الازمة، وكانت هناك ادانة دولية واسعة للعنف المنتشر في البلاد، ومنذ انتهاء عمل بعثة مراقبي جامعة الدول العربية في يناير 2012 وبعد شهر واحد من نشرها، باشرت الامم المتحدة عملها في سوريا واضطلعت بدور مهم ومحوري في التوسط بين اطراف الازمة، ومحاولة التقليل من حدة الخلافات ودفعهم نحو ايجاد تسوية سلمية تنهي حالة العنف السائدة في البلاد .

وتضمنت جهود الامم المتحدة في:<sup>(14)</sup>

1. العمل مع المبعوث الدولي في عملية سياسية شاملة يقودها السوريون لتلبية الطموحات الشرعية للشعب، ولتحقيق ذلك يجب تعيين مفاوض يتمتع بالصلاحيات اللازمة عندما يطلب المبعوث ذلك.

2. وقف القتال والعنف المسلح بجميع اشكاله من قبل جميع الاطراف تحت اشراف الامم المتحدة لحماية المدنيين واشاعة الاستقرار في البلاد.

---

<sup>(14)</sup> Un. Security Council, Resolution 2042 (2012) Adopted By The Security Council At Its 6751<sup>st</sup> Meeting On 14 April 2012, General (S/RES/2042) (2012), 14 April 2012, P. 4 .

3. ارسال المساعدات الانسانية الى المناطق المتضررة في الوقت المناسب، ولتحقيق ذلك

يجب تطبيق هدنة انسانية لمدة ساعتين وبشكل يومي، ويجب تنسيق التوقيت وإجراءات

الهدنة في ضوء آليه فعالة بما فيها على الصعيد المحلي.

4. تكثيف واسراع إجراءات الافراج عن المعتقلين بشكل تعسفي، ووضع قائمة بالأماكن التي

يتم فيها احتجازهم وتنظيم إجراءات الوصول الى تلك الاماكن.

5. ضمان حرية التنقل للصحفيين وتبني سياسة لا تقوم على التمييز بشأن منحهم تأشيرات

الدخول.

6. احترام حرية تشكيل الجمعيات والحق في التظاهر سلمياً بالشكل الذي يكفله القانون.

واصدر مجلس الامن الدولي عدة قرارات منها في 3 اغسطس 2011 ، وفي 21 مارس 2012،

وفي 5 ابريل 2012، وهي بيانات رئاسية تعبر عن الاتجاه العام داخل مجلس الامن حيال

الايضاح في سوريا<sup>(15)</sup>، واطرد مجلس الامن قراره (2042) في 14 ابريل 2012، والذي

تضمن ارسال بعثة مراقبين عسكريين غير مسلحين، وذلك لمراقبة وقف اطلاق النار على ان لا

يتعدى عددهم الـ (30) مراقب، وكما جاء في مضمون القرار ان مجلس الامن يطلب من

السلطات السورية ضمان امن المراقبين وحرية تحركهم التي يجب ان تكون كاملة من دون

عقبات وفورية، وأشار القرار الى ضرورة ان تكون الاتصالات بين المراقبين سرية، وجاء في

القرار ان مجلس الامن يحتفظ لنفسه بحق اتخاذ اي اجراءات يراها مناسبة في حال لم يتم تطبيق

<sup>(15)</sup> ينظر الرابط الالكتروني <http://un-report.blogspot.com> :

هذا القرار، كما طالبت دول مجلس الامن بالاجماع من الحكومة السورية الالتزام بعودها بسحب

قواتها من المدن طبقاً لخطة الموفد الدولي والعربي الخاص الى سوريا<sup>(16)</sup>

وفي 21 ابريل 2012 اصدر مجلس الامن كذلك قراره المرقم (2043) والذي تضمن انشاء

بعثة للامم المتحدة للمراقبة في سوريا تتولى مهمة مراقبة وقف اعمال العنف بكافة اشكاله

ومراقبة تنفيذ خطة الامم المتحدة، وخولت البعثة امتلاك قوة قوامها 300 عسكري غير مسلح،

فضلاً عن عنصر مدني مناسب<sup>(17)</sup>، وفي غضون شهر حققت البعثة قدرتها التشغيلية الكاملة،

حيث تم نشر 271 مراقب عسكري في سوريا بحلول نهاية مايو، وفي يونيو نشر 121 عنصر

مدني دولي في مقر البعثة في دمشق، للتعامل مع الشؤون المدنية والسياسية وحقوق الانسان

والادارة والدعم وتمركز المراقبون في المقر الرئيسي وفي ثمانية مواقع اخرى في البلاد، الا ان

الوضع الامني في سوريا بقي يتدهور، على الرغم من الانتشار السريع لمراقبي البعثة، ومع

انهيار وقف اطلاق النار، قرر مجلس الامن في 20 يوليو تجديد ولاية البعثة لـ (30) يوم اخيرة

على ان يعاد تشكيل البعثة في اثنائها<sup>(18)</sup>

ودعت الامم المتحدة الى عقد اجتماع مجموعة العمل حول سوريا في جنيف في 30 يونيو

2012 لوضع حد لتفاقم الازمة السورية، وعليه وجدت مجموعة العمل الدولية ان لا سبيل لوقف

---

<sup>(16)</sup> نص القرار 2042 بنشر مراقبين دوليين في سوريا، على الرابط الالكتروني :

<http://un-report.blogspot.com/2012/04/2042.html>

<sup>(17)</sup> Un. Security Council, Resolution 2043 (2012) Adopted By The Security Council At Its 6751<sup>th</sup> Meeting On 21 April 2012, General (S/RES/2043) (2012), 21 April 2012, p. p. 2 - 3 .

<sup>(18)</sup> جين دنون، جاير فاندر لين، عمليات السلام الجديدة في عام 2012، في كتاب: التسليح ونزع السلاح والامن الدولي، الكتاب السنوي، 2013، ط1، ترجمة: عمر سعيد الايوبي وايمن سعيد الايوبي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سبتمبر 2013، ص119.

العنف في سوريا، الا عن طريق تبني المسار الدبلوماسي، من خلال الاتفاق على المبادئ والخطوط التوجيهية لعملية انتقالية بقيادة سورية وفق جدول زمني محدد<sup>(19)</sup>.

وفي ختام مؤتمر جنيف اقر بياناً مفصلاً حول الازمة اكد البيان على ((ضرورة الضغط على جميع الاطراف لتطبيق خطة البنود الستة، بما في ذلك وقف عسكرة الازمة)) وشدد على ((الحل بطريقة سياسية وعبر الحوار والمفاوضات فقط، الامر الذي يتطلب تشكيل حكومة انتقالية، من قبل السوريين انفسهم، ومن الممكن ان يشارك فيها اعضاء الحكومة السورية الحالية))، والى احتمال اجراء تعديل لدستور البلاد<sup>(20)</sup>.

وفي 28 و 29 يناير 2013 انطلق مؤتمر (جنيف2) في مدينة مونترو السويسرية بمبادرة سويسرية- امريكية، ورأى اطراف المؤتمر ان تسوية الازمة السورية تكمن في الجمع بين النظام والمعارضة على طاولة واحدة للمفاوضات، وفي 15 فبراير انتهت الجولة الثانية من مفاوضات (جنيف2)، واعلنت الامم المتحدة عن وصول المفاوضات الى طريق مسدود، ولم يتوصل الطرفان الى الاتفاق على جدول الاعمال، فالنظام السوري يريد الحديث عن ((مكافحة الارهاب)) في حين تسعى المعارضة الى الوصول الى مرحلة انتقالية من دون الرئيس (بشار الاسد)<sup>(21)</sup>

---

<sup>(19)</sup>غالي ابراهيم، الحسم الوشيك: مؤشرات رحيل بشار الاسد، السياسة الدولية، العدد (191)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2013، ص ص 106-107.

<sup>(20)</sup>اتفاق جنيف 1، موقع الجزيرة، 2014/1/26، متوفرة على الرابط الاتي :

[http://www.aljazeera.net/amp/news/reports and inter views/2014/1/26/](http://www.aljazeera.net/amp/news/reports%20and%20inter%20views/2014/1/26/)

<sup>(21)</sup>سميحة عبد الحليم، الازمة السورية .. مراحل ومواقف، مواقف، موقع اخبار مصر، 2016/10/24، متوفرة على الرابط الاتي : <http://www.egynews.net/1118027/>

وعليه لم تتجح الامم المتحدة في تقديم اي خطة جديدة للحل السياسي في سوريا، ولم تتمكن من تحقيق اي اختراق يمكن ان يقود الى حل سياسي في سوريا، في مؤتمر جنيف الاول والثاني، فمن دون وجود اتفاق بين الاطراف السورية، وكذلك اتفاق امريكي وروسي على مضمونها فهي لا تعني شيئاً<sup>(22)</sup>.

وصدر القرار (2118) بتاريخ 27 سبتمبر 2013، على خلفية مجزرة الكيماوي التي وقعت في منطقة الغوطة الشرقية بضواحي العاصمة السورية دمشق في 21 اغسطس 2013، وقد صوت مجلس الأمن بإجماع أعضائه الخمسة عشر عليه، بما فيهم المغرب التي تمثل المجموعة العربية داخل مجلس الأمن، وقد جاء نص القرار نتيجة جهود مضنية قامت بها روسيا كبديل عن توجيه ضربة أميركية لحليفها السوري عقب إتهامه بتنفيذ مجزرة الكيماوي، الذي يُعتبر من الخطوط الحمراء الأميركية التي حذر الرئيس الأميركي باراك أوباما أطراف الصراع في سوريا، وعلى وجه التحديد النظام من تجاوزها. وعلى الرغم من أن قرار مجلس الأمن هذا قد جاء لشرعنة الإتفاق الروسي- الأميركي في 14 سبتمبر 2013، حول تفكيك منظومة السلاح الكيماوي السوري، بالإضافة لترحيبه بطلب إنضمام سوريا لمنظمة حظر إنتشار الأسلحة الكيماوية، وعلى الرغم من شموليته بحيث راعى أن تقوم منظمات أو جهات أو أحزاب مسلحة بإنتاج أو إستخدام السلاح الكيماوي، فطالب القرار جميع الدول بمنع حدوث ذلك، إلا أن القرار (2118) لم ينحصر في ذلك، فقد ثبت هذا القرار وللمرة الأولى الدعم الدولي لبيان جنيف 30 يونيو 2012، كبرنامج أساسي للحل السياسي في سوريا، فقد تحدثت عن دعم مجلس الأمن

---

<sup>(22)</sup>عزمي بشاره، سورية: حرب الالم نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الودحة، بلا سنة، ص ص 457 - 458.

للحل السياسي للأزمة السورية، وإعتبر أن وثيقة بيان جنيف هي من تشكل المرجعية لهذا الحل

وأن على جميع الأطراف العمل على عقد مؤتمر سلام سوري - سوري لتطبيق مضمونه<sup>(23)</sup>

وفي 22 فبراير 2014 وبعد تدهور الوضع الإنساني نتيجة الحرب في سوريا وما رافقها من

عمليات تشريد وقتل ونزوح، وذلك عشية الذكرى الثالثة لإنطلاقة الإنتفاضة الشعبية المطالبة

بتغيير النظام الحاكم، صدر القرار (2139) وهو قرار ذا صبغة إغاثية بحتة، إذ يطالب القرار

جميع الأطراف السورية المتصارعة بتسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى المدنيين. فليس

لهذا القرار أي تأثيرات سياسية على الأوضاع في سوريا، وقد جاء تلبية لنداءات إنسانية كثيرة

وقد عملت كل من لوكسمبورغ وأستراليا بالإضافة إلى الأردن، وهي الممثل الجديد للمجموعة

العربية وقتها، على إعداد مسودته وصدر بإجماع أعضاء مجلس الامن<sup>(24)</sup>.

هذا ويمكن إجمال فحوى القرار بخمسة نقاط أساسية هي: <sup>(25)</sup>

1. يطالب جميع الأطراف، ولا سيما السلطات السورية، بأن تسمح فوراً للوكالات

الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركائها التنفيذيين، بإيصال المساعدات الإنسانية على

نحو سريع وآمن ودون عوائق، بما في ذلك عبر خطوط النزاع وعبر الحدود، من أجل

ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين من خلال أقصر الطرق.

---

<sup>(23)</sup> مجلس الأمن الدولي يدين استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا ويؤيد إعلان جنيف، مركز انباء الامم المتحدة، على

الرابط الالكتروني:

<http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=19511#.WX2rDISGPIU>

<sup>(24)</sup> مجلس الامن الدولي يتبنى قرار 2139، جريدة الغد الاردنية، 22 فبراير 2014، على الرابط الالكتروني :

<http://www.alghad.com/articles/505007-2139>

<sup>(25)</sup> المصدر نفسه.

2. يحث جميع الأطراف، ولا سيما السلطات السورية، على أن تتخذ كل الخطوات المناسبة لتيسير الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة التابعة لها، وجميع الجهات الإنسانية الفاعلة المشاركة في أنشطة الإغاثة الإنسانية، لتقديم المساعدة الإنسانية بشكل فوري إلى السكان المتضررين في سورية، وذلك بطرق منها القيام على الفور بتيسير وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ودون عوائق إلى السكان المحتاجين للمساعدة في جميع المناطق الخاضعة لسيطرتها، ويشجع على مواصلة التعاون بين الأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة التابعة لها، وجميع الأطراف المعنية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني السورية، من أجل تيسير إمكانية وصول المساعدة وتقديمها في كامل الأراضي السورية.

3. يطالب جميع الأطراف باحترام مبدأ الحياد الطبي وتيسير حرية المرور إلى جميع المناطق للأخصائيين الطبيين والمعدات الطبية، ووسائل النقل والإمدادات الطبية، بما في ذلك المواد الجراحية، ويشير إلى أن الجرحى والمرضى يجب، بمقتضى القانون الإنساني الدولي، أن يتلقوا الرعاية الطبية والاهتمام اللذين تقتضيهما حالتهم، إلى أقصى حد ممكن من الناحية العملية، وبأدنى قدر من التأخير، وأن يجري احترام وحماية الأفراد العاملين في المجالين الطبي والإنساني، والمرافق ووسائل النقل المستخدمة للأغراض الطبية والإنسانية، ويعرب عن بالغ القلق في هذا الصدد إزاء رفع اللوازم الطبية من الشحنات الإنسانية.

4. يطالب أيضا جميع الأطراف بإتخاذ كل الخطوات الملائمة لحماية المدنيين، بمن فيهم أفراد الجماعات العرقية والدينية والطائفية، ويؤكد ، في هذا الصدد، أن السلطات السورية تقع على عاتقها المسؤولية الرئيسية عن حماية سكانها.

5. يطالب كذلك جميع الأطراف بوقف الاستخدام العسكري للمرافق الطبية والمدارس وغيرها من المنشآت المدنية، وتجنب إقامة مواقع عسكرية في المناطق المأهولة بالسكان، والكف عن شن الهجمات الموجهة ضد أهداف مدنية.

وألحق بالقرار (2319) قرار آخر هو القرار رقم (2165)، والذي طالب بإدخال مساعدات إنسانية عبر الحدود الأربعة للجمهورية العربية السورية بغض النظر إن كانت تحت سيطرة الحكومة السورية أم لا، وهو قرار يمكن إجمال الغرض الرئيسي منه في فقرته الثانية وفحواها: يقرر أن الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركائها المنفذين يؤذن لها باستخدام الطرق عبر خطوط النزاع والمعابر الحدودية باب السلام وباب الهوى واليعربية والرمثا، إضافة إلى المعابر التي تستخدمها بالفعل، من أجل ضمان وصول المساعدات الإنسانية بما في ذلك اللوازم الطبية والجراحية إلى الأشخاص المحتاجين في سائر أنحاء سوريا من خلال أقصر الطرق مع إخطار السلطات السورية بذلك ، ويؤكد تحقيقاً لهذه الغاية ضرورة استخدام جميع المعابر الحدودية بشكل كفوء لأغراض العمليات الإنسانية للأمم المتحدة<sup>(26)</sup>

وفي 4 فبراير 2015، أصدر المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية قراراً تحدث فيه عن ان هناك استخدامات لمادة الكلور قد جرى مراراً وتكراراً على أرض الجمهورية العربية السورية، وذلك على ضوء ثلاثة تقارير بهذا الخصوص كانت قد أنجزتها بعثة منظمة حظر

<sup>(26)</sup>قرار مجلس الامن رقم 2165 ، اللجنة السورية لحقوق الانسان، الانترنت <http://www.shrc.org/?p=19061>:

الأسلحة الكيميائية الموفدة إلى سوريا منذ خريف العام 2013. إذ قام مجلس الأمن بإصدار قراره رقم (2209) بتاريخ 6 مارس 2015، الذي عبّر فيه عن إستيائه من عدم التطبيق الفعلي لقراراته السابقة بهذا الخصوص أخذاً بعين الإعتبار بعض التباينات التي إحتواها قرار المنظمة. فقد أعاد هذا القرار التأكيد عدة مرات على أهمية تطبيق القرار (2118) ، وخلص في فقرته السابعة إلى نتيجة مفادها أنه في حال عدم الإمتثال مستقبلاً لأحكام القرار (2118) فإن مجلس الأمن سيقوم بفرض إجراءات وفق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة<sup>(27)</sup>.

وفي 7 اغسطس 2015 صدر القرار (2235) أيضاً لمعالجة ملف السلاح الكيماوي في سوريا، فبعد إتلاف حوالي 1300 طن من الترسانة الكيميائية السورية بإشراف الأمم المتحدة، لوحظ في الأشهر القليلة التي سبقت إصدار القرار إستخدامات كيميائية عدة خلال الحرب، حيث أكدت منظمة حظر الأسلحة الكيماوية ومقرها لاهاي أن قنابل محملة بغاز الكلور قد أستخدمت في الصراع السوري ونقلت عن شهود عيان قولهم بسقوط قنابل محملة بغاز الكلور، وهذا ما تنفيه الحكومة السورية رداً على الإتهامات بحقها، كما تنفي بدورها الجماعات المسلحة المناهضة للنظام السوري مقدرتها على إنتاج أي سلاح كيميائي، هذا ويعد القرار (2235) متقدماً عما سبقه من قرارات أممية حول إستخدام السلاح الكيماوي ضمن النزاع الدائر في سوريا، فهذا القرار أشار إلى إعتداد آلية لإنشاء لجنة تحقيق تمهد لمساءلة المسؤولين عن إستخدام الأسلحة الكيميائية، كما طالب القرار الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بالتنسيق مع المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيماوية لتقديم تقرير وتوصيات في غضون عشرين يوماً على إنشاء

<sup>(27)</sup>قرار مجلس الامن رقم 2209 ، اللجنة السورية لحقوق الانسان،

الانترنت <http://www.shrc.org/?p=21029>

آلية تحقيق مشتركة، بحيث يتعين على مجلس الأمن الإستجابة لتلك التوصيات خلال خمسة أيام من ورودها من الأمين العام للأمم المتحدة ومدير منظمة حظر الأسلحة الكيماوية. ووفقاً للقرار، سيتم تشكيل لجنة لمدة سنة واحدة (مع إمكانية التمديد) للتحقيق في الهجمات التي تم إستخدام السلاح الكيماوي فيها، ويكون من سلطات لجنة التحقيق تحديد الأفراد والهيئات والجماعات والحكومات التي يشتبه في تورطهم ومسؤوليتهم وإرتكابهم أو المشاركة في إستخدام المواد الكيماوية كأسلحة في سوريا، بما في ذلك غاز الكلور أو أي مواد كيماوية سامة أخرى<sup>(28)</sup>

نتيجة لتمدد تنظيم داعش الإرهابي على مساحات واسعة من سوريا والعراق وإحتلاله لمدينة الموصل، ثاني اكبر مدن العراق، ولمعظم محافظات العراق الغربية وتكيله بالطائفتين الأزيدية والمسيحية، بالإضافة إلى فتحه الحدود بين المناطق التي يسيطر عليها في كل من سوريا والعراق، بحيث بات يسيطر على المنطقة الجغرافية الممتدة من الموصل في شمال غرب العراق إلى ما بعد محافظة الرقة في وسط سوريا، ونتيجة لجرائم الإبادة الدينية والعرقية التي نفذها أثناء توسعه هذا بدءاً من يونيو 2014، فقد تضافرت جهود مجلس الأمن، ليصدر في يوم 15 اغسطس 2015 القرار رقم (2170) الذي وضعت مسودته بريطانيا، وقد تضمن فرض عقوبات ضد كل من يمول أو يزود بالسلاح الجماعات الإرهابية في العراق وسورية ومنها داعش وجبهة النصرة. وبعد القرار (2170) هو أول قرار يتخذه مجلس الأمن حيال الأوضاع في سوريا تحت الفصل السابع من ميثاقه، ما يعني إستخدام للقوة العسكرية في تطبيقه، وقد أنتت الإحالة إلى الفصل السابع في الصفحة الرابعة من القرار بحيث أصبح تمويل المنظمات الإرهابية كداعش

<sup>(28)</sup>قرار مجلس الامن رقم 2235 ، اللجنة السورية لحقوق الامسان، على ارباط الالكتروني :

<http://www.shrc.org/?p=22668>

والنصرة وغيرهما، بالإضافة إلى الطلب من جميع الدول وقف تدفق الإرهابيين الأجانب للانضمام الى داعش والنصرة وغيرهما، ومنع تنقل الإرهابيين او تجولهم او عبورهم في أراضيها بالإضافة إلى حث الدول على وقف ومنع تدفق السلاح والأعتدة أو نقلها أو بيعها إلى الجماعات الإرهابية كداعش والنصرة في كل من سوريا والعراق، كل ذلك قد بات عرضةً للمحاسبة الدولية بالقوة<sup>(29)</sup>.

وفي 18 اغسطس 2015 قامت الامم المتحدة بتشكيل 4 مجموعات عمل مع ممثلي الحكومة والمعارضة السورية، لتنفيذ بيان جنيف للمساعدة في انهاء الحصار عن حلب ووصول المساعدات الطبية، وانشاء هيئة انتقالية للحكم والانتخابات، والمسائل العسكرية والامنية كمكافحة الارهاب ووقف اطلاق النار<sup>(30)</sup>

وفي 18 ديسمبر 2015 صدر القرار (2254) الذي تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية، إذ شدد القرار على ضرورة قيام جميع الأطراف في سوريا، بتدابير بناء الثقة للمساهمة في جدوى العملية السياسية ووقف إطلاق النار الدائم، ويدعو جميع الدول إلى استخدام نفوذها لدى الحكومة السورية والمعارضة السورية للمضي قدماً في عملية السلام، وتدابير بناء الثقة والخطوات نحو وقف إطلاق النار، ويعرب القرار عن دعمه لعملية سياسية بقيادة سورية تيسرها الأمم المتحدة، وتقيم في غضون 6 أشهر حكماً ذا مصداقية يشمل الجميع ولا يقوم على الطائفية

---

<sup>(29)</sup> مجلس الأمن يتبنى القرار 2170 الذي يدعو إلى الامتناع عن دعم إرهابيي داعش وجبهة النصرة، على الرابط الالكتروني <http://shamfm.fm/ar/article/52445>

<sup>(30)</sup> منى مصطفى محمد، وساطات الداخل والخارج: بالوثائق تطور مبادرت تسوية الصراع الاهلي في سوريا، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، 1 كانون الاول 2015، متوفرة على الرابط الاتي : <http://rawabetcenter.com/archives/15749>.

وتحدد جدولاً زمنياً وعملية لصياغة دستور جديد، ويدعو هذا القرار الأطراف إلى السماح الفوري للوكالات الإنسانية بالوصول السريع والأمن ودون عوائق إلى جميع أنحاء سوريا، والسماح للمساعدات الفورية والإنسانية بالوصول إلى جميع المحتاجين، ولاسيما في كل المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها، وإطلاق سراح أي شخص محتجز بشكل تعسفي، وبخاصة النساء والأطفال. ويدعو المجموعة الدولية لدعم سوريا إلى استخدام نفوذها فوراً لتحقيق هذه الغايات، ويطلب بالتنفيذ الكامل للقرارات (2139) لعام 2014، و (2165) لعام 2014، و (2191) لعام 2014، وأية قرارات أخرى قابلة للتطبيق. ويطلب جميع الأطراف أن توقف على الفور أي هجمات ضد المدنيين والأهداف المدنية على هذا النحو، بما في ذلك الهجمات ضد المرافق الطبية والموظفين، وأي استخدام عشوائي للأسلحة، بما في ذلك من خلال القصف والقصف الجوي، ويطلب القرار كذلك بأن تمتثل جميع الأطراف فوراً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، حسب الاقتضاء، ويؤكد القرار الحاجة الماسة إلى بناء الظروف للعودة الآمنة والطوعية للاجئين والمشردين داخلياً إلى ديارهم وإعادة التأهيل للمناطق المتضررة، وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك الأحكام المعمول بها في الاتفاقية والبروتوكول المتعلق بمركز اللاجئين، والأخذ بعين الاعتبار مصالح تلك البلدان التي تستضيف اللاجئين<sup>(31)</sup>.

وفي نهاية يناير 2016 تم عقد الجولة الأولى من المفاوضات في جنيف، إذ تم عقد ثلاث جولات من المفاوضات غير المباشرة بين النظام السوري والمعارضة، خلال الفترة من مارس إلى

---

<sup>(31)</sup>قرار مجلس الامن الدولي رقم 2254، مرآة سورية الاخباري، 20 / 12 / 206، على الرابط الالكتروني :

<http://syrian-mirror.net/ar>

ابريل 2016 وانتهت دون احراز اي تقدم ملموس، ولم يتفق الطرفان على آليات الانتقال، كما

تواجهها حول انتهاك وقف اعمال القتال الذي توصلت اليه الولايات المتحدة وروسيا<sup>(32)</sup>

إن كل الجولات السابقة من (جنيف1) الى (جنيف3) بين النظام السوري والمعارضة انتهت

بالفشل، دون تحقيق اي اختراق في حل الازمة السورية، وفي 23 فبراير 2017 التقى وفدا

النظام والمعارضة في جنيف في جولة جديدة، تطلع العالم ان ينتج عنها بصيص امل لإنهاء

الأزمة الدامية في سوريا، والتي تحولت الى اصعب ازمة في المنطقة العربية والعالم، وقد طرأت

على الازمة السورية متغيرات عدة في (جنيف 4) منها: المعطيات العسكرية على الارض بعد

استعادة النظام السوري لحلب ودخوله مدينة بردى، فضلاً عن تراجع الدور الاميركي في الازمة

السورية وتقدم القوى الاقليمية (تركيا - ايران)، ويجمع المراقبون ومن بينهم المعارضة السورية ان

روسيا اصبحت اللاعب الدولي الاول في سوريا، في حين يذهب معارضون الى ابعد من ذلك،

بالقول ان الولايات المتحدة فوضت روسيا بالملف على العكس من الجولات السابقة التي كان

فيها زخم اوروبي اميركي اقليمي<sup>(33)</sup>

وبعد مرور 9 ايام من محادثات (جنيف4) والتي لم تتضمن مواجهة مباشرة بين وفد المعارضة

السورية والاسد، انتهت المحادثات دون تحقيق نتائج ملموسة<sup>34</sup>. (واعلنت الامم المتحدة عن

عزمها عقد جولة خامسة من المفاوضات في جنيف في نهاية مارس 2017 ، و اشار الى ان

---

<sup>(32)</sup>سميحة عبد الحليم، مصدر سبق ذكره.

<sup>(33)</sup>عبد الله رجا، ازمة سوريا .. هل من فرصة للحل؟، البيان، 2017/2/21، متوفرة على الرابط الاتي :

<http://www.albayan.ae/one-world/arabs/2017-02-21-1>

<sup>(34)</sup>جنيف4 تنتهي دون نتائج ودعوات لجولات جديدة، العين الاخبارية، 2017/3/3، متوفرة على الرابط الاتي

: <http://al-ain.com/amp/article/syria-convention-and-the-geneva-talks-istana> .

الاطراف اتفقت على مناقشة اربعة قضايا في الجولات القادمة من المفاوضات، هي: وضع صيغة للحكم في سوريا، اعداد دستور خلال ستة اشهر، اجراء انتخابات حرة وديمقراطية تحت اشراف الامم المتحدة خلال 18 شهر، ووضع استراتيجية لمحاربة الارهاب<sup>(35)</sup>

والى الان لم تتمكن الامم المتحدة من عقد جلسة تفاوض مباشرة واحدة، حيث ان الوفود لم تلتف وجهاً لوجه، الا في الجلسة الافتتاحية، وفي 23 اذار/ مارس 2017، بدأت في جنيف الجولة الخامسة من المفاوضات التي دعت لها الامم المتحدة، وفي سياق هذه الجولة التقت الوفود بصورة منفصلة مع المبعوث الدولي للامم المتحدة، للبحث عن حل سياسي ينهي الازمة في البلاد<sup>(36)</sup>.

وخلال ثمانية ايام من المفاوضات كان الركود سائداً على الجولة، إذ تم الاستماع الى الاطراف التي تطرح ما تشاء من الملفات الاربعة التي سبق ادراجها على جدول الاعمال، إذ ركز وفد النظام السوري على ملف مكافحة الارهاب، في حين ركز وفد المعارضة على بند الحكم الانتقالي وبعث بقية الملفات ضمن هذا البند<sup>(37)</sup>، وأشارت الامم المتحدة الى ان كل الوفود المشاركة ناقشت بكثير من التفصيل جدول الاعمال خلال هذه الجولة، إذ ان المطلوب من وفدي المعارضة والحكومة هو التقدم نحو الجوهر من اجل التوصل الى اتفاق سياسي، وان كافة

---

<sup>(35)</sup>انتهاء جولة محادثات جنيف الرابعة حول سوريا ودي ميستورا بدعو الى خامسة، عربي 3. BBC مارس / اذار 2017، متوفرة على الرابط الاتي <http://www.bbc.com/arabic/middleeast-39151312>

<sup>(36)</sup>جنيف 5 تبدأ اليوم لمناقشة القضايا الاساسية، الجزيرة، 23/3/2017، متوفرة على الرابط الاتي :

<http://www.aljazeera.net/amp/news/arabic/2017/3/22/>

<sup>(37)</sup>دي ميستورا يجري لقاداته الاخيرة في جنيف 5، 31/3/2017، متوفرة على الرابط الاتي :

<http://www.aljazeera.net/amp/news/arabic/2017/3/31>

الاطراف ابدت استعدادها للعودة الى جنيف لاجراء جولة جديدة من المفاوضات، يتحدد موعدها بعد اجتماعه مع مجلس الامن الدولي (38).

#### الخاتمة

بعد مضي ست سنوات على الازمة السورية، عانت خلالها سوريا من اوضاع شديدة القسوة وتحملت خسائر كبيرة في كافة المجالات الاقتصادية والانسانية والعسكرية، فإن الظروف والاطراف لا توحى بوجود حل يلوح في الافق للأزمة التي تعصف بالبلاد، ومنذ اندلاع الازمة تدخلت الامم المتحدة في الازمة واضطلعت بدور مهم في التوسط بين اطراف الازمة، حيث عينت الامم المتحدة ثلاثة مبعوثين دوليين للعمل في سوريا وتمكن المبعوثين الثلاثة من رعاية خمس جولات للمفاوضات ابتداءً من (جنيف 1) (ولغاية (جنيف 5) بين وفدي المعارضة والنظام السوري، إلا أن هذه الجولات باءت بالفشل ولم تتمكن من تحقيق اي اختراق في حل الازمة السورية، حيث اخفقت الامم المتحدة ومبعوثيها الدوليين في جمع الفرقاء وحلفائهم الاقليميين على طاولة حوار منمّر، ومنذ (جنيف 1) وحتى (جنيف 5)، تم الاتفاق على العديد من التفاهات الاولية التي لم يتم الالتزام بها، ولم تلعب الامم المتحدة دور الضامن لاحترامها، إلا أنه يمكن القول ان بيان جنيف الذي اصدرته مجموعة العمل من اجل سوريا في 30 يونيو 2012، والذي اقترح توافقاً دولياً ممكناً يدعم نهاية تفاوضية للحرب الاهلية في سوريا وانتقالاً سياسياً يبقى هو الوثيقة ذات المغزى الاهم حول النزاع السوري، فعقده الحل في سوريا تكمن في بيان جنيف الذي وضع شروط، لحل الازمة السورية دون ان يتطرق الى مصير الرئيس (بشار الاسد) واكتفى ببند

(38) اختتام جنيف 5 لمفاوضات سوريا وسط اتهامات متبادلة، الجزيرة، 2017/4/1، متوفرة على الرابط الاتي:

<http://www.aljazeera.net/amp/news/arabic/2017/3/31/>

المرحلة الانتقالية، فهذه البنود ما زالت تشكل المسار الاساسي للأزمة السورية وكل القرارات الدولية الاخرى تم استنباطها من هذه البنود.

ويمكن التوصل الى عدد من الاستنتاجات حول الاحداث في سوريا، اهمها :

1. للآزمة السورية ابعاداً دولية اكثر من كونها ازمة شرعية نظام داخلية او مطالبة شعبية بالتحول الديمقراطي، وان كانت تلك المطالب ذات قيمة لا يُستهان بها، لاسيما مع ما يجري في المنطقة العربية من تحولات وتطورات، لا يمكن ان تكون سوريا في منأى عنها .

2. إن التوجه الأممي اليوم حيال الملف السوري متوافق على أولوية مكافحة الإرهاب الداعشي أو ذاك المرتبط بثقافة تنظيم القاعدة بشكل عام، هذا بالإضافة إلى تيقنه من ضرورة الحل السياسي وليس العسكري من خلال تأكيده على مرجعية بيان جنيف للحل السياسي في سوريا.

3. إن القرارات التي صدرت حتى الآن هي بمعظمها تعالج مسائل تقنية لوجستية ضمن الصراع وليس الصراع بحد ذاته .فإذا إستثنينا القرارين 2118 و 2170 فإن بقية القرارات تتعلق بإجراءات عمل كفتح معابر وإبصال مساعدات إنسانية أو إتلاف مخزون سلاح كالسلاح الكيميائي.

4. ضرورة ايجاد السبل المناسبة لحماية المدنيين من الانتهاكات اليومية المتكررة من اي طرف كان، وبشكل رئيس من النظام السوري باعتباره المرتكب الاكبر لما يزيد عن 92% من مجموع الانتهاكات، تليه التنظيمات الاسلامية المتشددة .

5. تطبيق قرارات الامم المتحدة التي اصدرتها حول سوريا بما فيها بيان جنيف1، لأن حفظ الامن والسلام الاهليين في سوريا مسؤوليته المباشرة، واستخدام جميع الاجراءات الضرورية لتحديد المدنيين في سوريا، وفك الحصار عن المناطق المحاصرة، والافراج عن المعتقلين السياسيين، وايقاف استخدام الاسلحة الكيميائية، وكل ذلك ورد في قرارات خاصة بسوريا، لكن التطبيق على ارض الواقع، لم يتغير قبل وبعد هذه القرارات، إذ استمرت وتيرة الانتهاكات ليومنا هذا .

6. نجد من إعداد مشاريع القرارات وإجراءات التصويت عليها أن المجتمع الدولي لا زال مقسوماً في طريقة تعاطيه مع الحرب الدائرة على الأرض السورية علماً أن بنود القرارات التي صدرت حتى الآن وطريقة ديباجتها توحي بأنها تكتب في محاولة لإرضاء جميع الأطراف الدولية، فمن السهل ملاحظة التردد في صياغة البنود، كما من الواضح أن حتى ما يتم الإتفاق عليه كمحاربة الإرهاب الداعشي أولاً ودعم الحل السياسي وبيان جنيف تجري أمور البيع والشراء بهما. فما من بند يراد به التأكيد على محاربة الخطر الداعشي أولاً إلا ويرفق بدباجة أو تلميحات تتحدث عن الإنتهاكات التي تقوم بها جميع الأطراف المتحاربة، وما من فقرة أرادت دعم الحل السياسي وبيان جنيف إلا وأرقت بدباجة أو تلميحات عن سيادة الجمهورية العربية السورية وعن هيئة الحكم الإنتقالي دون غيرها من فقرات.

المصادر

- (1) ابتسام محمد العامري، البعد الاقليمي في الازمة السورية، المجلة السياسية والدولية، العدد (28 - 29)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2015.
- (2) اتفاق جنيف 1، موقع الجزيرة، 2014/1/26، متوفرة على الرابط الاتي :  
<http://www.aljazeera.net/amp/news/reports and inter views/2014/1/26/>
- (3) اختتام جنيف 5 لمفاوضات سوريا وسط اتهامات متبادلة، الجزيرة، 2017/4/1، متوفرة على الرابط الاتي:  
<http://www.aljazeera.net/amp/news/arabic/2017/3/31/>
- (4) انتهاء جولة محادثات جنيف الرابعة حول سوريا ودي ميستورا بدعو الى خامسة، عربي BBC. 3مارس/ اذار 2017، متوفرة على الرابط الاتي :  
<http://www.bbc.com/arabic/middleeast-39151312>
- (5) التقرير السنوي لعام 2016، الشبكة السورية لحقوق الانسان، 18 / 1 / 2017. على الرابط الالكتروني:  
<http://sn4hr.org/arabic/category>
- (6) التقرير السنوي لعام 2016، الشبكة السورية لحقوق الانسان، 18 / 1 / 2017. على الرابط الالكتروني:  
<http://sn4hr.org/arabic/category>
- (7) جنيف 4 تنتهي دون نتائج ودعوات لجولات جديدة، العين الاخبارية، 2017/3/3، متوفرة على الرابط الاتي :  
<http://al-ain.com/amp/article/syria-convention-and-the-geneva-talks-.istana>
- (8) جنيف 5 تبدأ اليوم لمناقشة القضايا الاساسية، الجزيرة، 2017/3/23، متوفرة على الرابط الاتي:  
<http://www.aljazeera.net/amp/news/arabic/2017/3/22/>
- (9) جين دنون، جاير فاندر لين، عمليات السلام الجديدة في عام 2012، في كتاب: التسليح ونزع السلاح والامن الدولي، الكتاب السنوي، 2013، ط1، ترجمة: عمر سعيد الايوبي وايمن سعيد الايوبي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سبتمبر 2013.
- (10) خلود محمد خميس، الازمة السورية واستراتيجية التدخل الروسي في المنطقة العربية، مجلة دراسات دولية، العدد (60)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، 2015.
- (11) دي ميستورا يجري لقاداته الاخيرة في جنيف 5، 2017/3/31، متوفرة على الرابط الاتي:  
<http://www.aljazeera.net/amp/news/arabic/2017/3/31>
- (12) سميحة عبد الحليم، الازمة السورية .. مراحل ومواقف، مواقف، موقع اخبار مصر، 2016/10/24، متوفرة على الرابط الاتي :  
<http://www.egynews.net/1118027/>
- (13) صحيفة الشرق الاوسط العدد (12405) بتاريخ 14 / 11 / 2012 .
- (14) صحيفة الشرق الاوسط العدد (12419) بتاريخ 28 / 11 / 2012 .
- (15) عبد الله رجا، ازمة سوريا .. هل من فرصة للحل؟، البيان، 2017/2/21، متوفرة على الرابط الاتي :  
<http://www.albayan.ae/one-world/arabs/2017-02-21-1>

- 16) عزمي بشاره، سورية: حرب الالم نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الودحة، بلا سنة .
- 17) عالي ابراهيم، الحسم الوشيك: مؤشرات رحيل بشار الاسد، السياسة الدولية، العدد (191)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2013.
- 18) قرار مجلس الامن الدولي رقم 2254، مرأة سورية الاخباري، 20 / 12 / 206، على الرابط الالكتروني: <http://syrian-mirror.net/ar>
- 19) قرار مجلس الامن رقم 2165، اللجنة السورية لحقوق الانسان، الانترنت: <http://www.shrc.org/?p=19061>
- 20) قرار مجلس الامن رقم 2209، اللجنة السورية لحقوق الانسان، الانترنت: <http://www.shrc.org/?p=21029>
- 21) قرار مجلس الامن رقم 2235، اللجنة السورية لحقوق الانسان، الانترنت: <http://www.shrc.org/?p=22668>
- 22) مباحثات السلام السورية يجب ان تضمن رفع القيود المفروضة على دخول المساعدات الانسانية، الشبكة السورية لحقوق الانسان، 23 / 1 / 2017. الانترنت: <http://sn4hr.org/arabic/category>
- 23) مجلس الامن الدولي يتبنى قرار 2139، جريدة الغد الاردنية، 22 فبراير 2014، على الرابط الالكتروني: <http://www.alghad.com/articles/505007-2139>
- 24) مجلس الأمن الدولي يدين استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا ويؤيد إعلان جنيف، مركز انباء الامم المتحدة: <http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=19511#.WX2rDISGPIU>
- 25) مجلس الأمن يتبنى القرار 2170 الذي يدعو إلى الامتناع عن دعم إرهابيي داعش وجبهة النصرة، على الرابط الالكتروني: <http://shamfm.fm/ar/article/52445>
- 26) مجموعة الازمات الدولية، الصراع وتحولاته في سورية، تقرير الشرق الاوسط رقم (128)، اب اغسطس 2012. على الرابط الالكتروني: [www.crisisgroup.org](http://www.crisisgroup.org)
- 27) مستقبل سوريا: ازمة الاطفال اللاجئين، المفوضية السلمية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين، نوفمبر/ تشرين الثاني 2013.
- 28) منى مصطفى محمد، وساطات الداخل والخارج: بالوثائق تطور مبادرت تسوية الصراع الاهلي في سوريا، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، 1 كانون الاول 2015، متوفرة على الرابط الاتي: <http://rawabetcenter.com/archives/15749>
- 29) نص القرار 2042 بنشر مراقبين دوليين في سوريا، على الرابط الالكتروني: <http://un-report.blogspot.com/2012/04/2042.html>
- 30) Un. Security Council, Resolution 2042 (2012) Adopted By The Security Council At Its 6751<sup>st</sup> Meeting On 14 April 2012, General (S/RES/2042) (2012), 14 April 2012.

- 31) Un. Security Council, Resolution 2043 (2012) Adopted By The Security Council At Its 6751<sup>th</sup> Meeting On 21 April 2012, General (S/RES/2043) (2012), 21 April 2012,.